عندما تصنع الوثيقةُ الهويّة
تجربة الأرمن
بين القيود القانونية وتشكّل الذات اليومية

فاطمة صلاح
fatmhsalah82@gmail.com

قال إدوارد سعيد "أنا فلسطيني ولكني طردت منها منذ الطفولة, وأقمت في مصر دون أن أصبح مصرياً, وأنا عربي ولكني لست مسلماً, وأنا مسيحي ولكن بروتستانتي, واسمي الأول "إدوارد" رغم أن كنيتي "سعيد"!"[1].

تطاردنا التساؤلات حول وهم "حدود الهوية"، وأهمية الأوراق الثبوتية الرسمية في إثبات هويتنا، واستحقاقنا لأبسط الحقوق الإنسانية منذ أن تم تهجيري قسرياً بسبب الحرب، وكنت أجد العزاء أحياناً في قراءة الأدب الروائي والشعر، كالاستماع إلى قصائد محمود درويش، تحديداً "طباق إلى إدوارد سعيد"[2]، إن في البحث عن تجارب إنسانية أخرى مساحة كي يفهم الإنسان نفسه بشكلٍ أفضل، وألا يشعر بالوحدة.

صادفت تلك الفترة عملي كمتدربة في أرشيف شبرا في مصر، حيث عملت على أرشفة مجموعة وثائق تخص المهاجرين الأرمنيين في مصر في الفترة ما بين (1950 - 1980)، حاولت أن أفهم من خلال تلك الوثائق الظروف التي مروا بها في تلك الفترة بعد أن تم تهجيرهم قسرياً للعديد من الدول التي كانت من بينها مصر.

كانت الوثائق حول إجرائين رسميين هما طلب الإقامة، وطلب تذكرة مرور مصرية تتم حولهما سلسلة من التفاعلات ما بين الجهات الحكومية المصرية والمنظمات والمهاجرين الأرمنيين، لتحدد بشكل مباشر مجال الحركة والاستقرار والحريات المتاح للمهاجرين (الإقامة/ السفر/ العمل/....)، وتختلف أوضاع إقامتهم وشروطها وحرية حركتهم عبر الحدود من وإلى مصر وفقاً لعدة عوامل من بينها جنسيتهم السابقة (حيث تم تصنيفهم في جميع الوثائق بغير معين /غير مقيد/ عديم الجنسية).

تبادرت إلى ذهني العديد من التساؤلات حول المصطلحات (المعنية بالمهاجرين) التي وردت في تلك الوثائق، كيف يتم تعريفها من قبل المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والأغراض والمصالح التي تخدمها؟ وكيف يتم تداولها مجتمعياً ومدى انطباقها مع أوضاع المهاجرين وقصصهم وتعريفهم

---

[1] صياغة أدبية مستمدة من تحليلات أو مقتطفات من أفكار إدوارد سعيد.

[2] محمود درويش، «طباق (إلى إدوارد سعيد)», *مجلة الكرمل*، العدد 81، تشرين الأول/أكتوبر 2004، ص ص. 68–79.

لأنفسهم؟، وكيف كانت هذه المصطلحات تحدد شكل هويتهم وتشكل قيوداً داخل المجتمع؟ وكيف كانت مكانتهم داخل المجتمعات تتغير باستمرار تحت كل المسميات المفروضة؟

شعرت بأهمية مشاركة قصص المهاجرين/ات وإبرازها من منظور مختلف، ولأن الوثائق تحتوي على صور ومعلومات شخصية ويستحيل الحصول على إذن أصحابها للكتابة عنهم بسبب مضي وقت طويل على تلك الوثائق ولرغبتي بوضع مساحة خصوصيتهم في الاعتبار، قررت أن أشير إليهم بالأحرف الأولى من أسمائهم في الكتابة.

"يحبُّ بلاداً, ويرحل عنها"[3]

عند وصول الأرمن لمصر بعد المذابح التي تمت في عهد الدولة العثمانية وخاصة خلال الحرب العالمية الاولى، تحولت تسميتهم من أرمن أجانب أو مهاجرين كانت تتم الاستعانة بهم من قبل الباشوات ورجال الدولة في مصر وتوليهم مناصب كبيرة (مثل تولي نوبار نوباريان منصب رئيس وزراء في مصر في عهد محمد علي) إلى "لاجئين" تقلق الدولة من استقبالهم وإدخالهم عبر حدودها، وجاء هذا التصنيف لينتقص من حقوقهم ويحد من حريتهم في الحركة والإقامة والعمل، وبالضرورة أدى ذلك إلى تغيير أوضاعهم ومكانتهم الاجتماعية.

بالرغم من وضوح مصطلح "لاجئ" وانطباق تعريفه على الفئات المعنية بطلب اللجوء، إلا أنه يتم تداوله واستخدامه لأغراض مختلفة تخدم مصالح مختلفة، كما أن تاريخ تطور المصطلح نفسه ومرونة قولبته وفقاً لسياسات الدول المختلفة (حول من يجب أن يصنف كلاجئ وكيف يتم اعتماد الشخص على أنه لاجئ وما هي الحقوق والواجبات التي تنطبق عليه؟)، تجرد المصطلح من كونه (وصفاً لحالة انسانية طارئة تحتاج إلى الحماية)، وتحوله إلى تصنيف يتم حصر تلك الفئات فيه لانتقاص وتحديد حقوقهم من ناحية، ولتتمكن الدول والمنظمات العالمية من أن تسيطر على حركة المهاجرين بمختلف تصنيفاتهم وتحصرهم في دول معينة وفقاً لاتفاقيات سياسية تتم فيما بينهم، ويتحول "اللاجئ" إلى رقم يتم تداوله في إحصائيات التقارير لاكمال تلك الاتفاقيات العليا التي لا تهتم بشكل فعلي بأوضاع اللاجئين واحتياجاتهم أو حصولهم على أبسط الحقوق الإنسانية والمساعدات التي يتم الحديث عنها في المؤتمرات والمنصات العالمية بادعاء التعاطف.

عندما كنت أبحث في أرشيف جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة بحثاً عن ما له صلة بتاريخ الأرمنيين في الفترة الزمنية لتلك الوثائق وما يسبقها في مصر، وجدت مجموعة أخبار تم نشرها في صحيفة الأهرام في ديسمبر من عام 1921

[3] محمود درويش، ص ص. 68–79.

عن وصول المهاجرين الأرمن إلى الاسكندرية وبورسعيد ومنعهم من النزول وأنه يفترض أن تتم اعادتهم إلى مرسين أو سوريا، ونص الخبر في نهايته على:"وقد حاول بعض المهاجرين الأقوياء النزول إلى الميناء أول أمس فمنعتهم السلطة المحلية بالقوة وأرسلت للمحافظة على النظام نحو عشرين جندياً من بلوك الخفر فوقف الجنود هناك نحو أربع ساعات[4]"، وورد في خبر ثانٍ، التالي: "لندن فى ٣ ديسمبر ـ لمراسل الأهرام الخصوصى ـ لفتت مسألة رفض إنزال مهاجري الأرمن إلى البرفى الإسكندرية نظر الصحف هنا[5]"، ولفت نظري كلا الأمرين: لماذا منعت السلطات المصرية دخول المهاجرين الأرمن (اللاجئين) لطلب الحماية في ذلك الوقت؟ ولماذا لفتت تلك المسألة الرأي العام في لندن؟ هل تعاطفاً مع الوضع الإنساني للأرمن وقلقاً عليهم؟ أم خوفاً من توجه تلك الجاليات من المهاجرين إلى أوروبا؟

هناك صورة مجتمعية عالمية تم رسمها عن أن "اللاجئ" ينبغى أن يكون مجرداً من كل شيء يسكن في خيمة عليها شعار كبير لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويتناول طعاماً معلباً ويعيش في معاناة مستمرة. ما عنيته هنا ليس انتقاصاً من الظروف المختلفة التي يمر بها اللاجئين ولكن التصور المطلق الذي يظل عالقاً في أذهان المجتمع، والذي يجعل المجتمعات تستنكر أن يحظى اللاجئين في دول المهجر بظروف حياة طبيعية، أن يسكنوا في بيوت جميله ويقتنوا بعض الزهور على الشرفة، وكأن ذلك الأمر صار محرماً وليس من حق الفرد لأنه مصنف حالياً "كلاجئ"، عايشت ذلك الأمر من خلال تجربتي الشخصية لكن وبالرغم من أنني مررت بتلك التجربة إلا أنني لم أسلم من ذلك التصور الذي غزا الفكر الجمعي من خلال الترويج المستمر له.

ذكر العديد من المهاجرين الارمن في طلبات وثائق السفر أن سبب سفرهم من أجل السياحة، لاحظت أنني استنكرت كيف للاجئ أن يطلب إذن للسفر من أجل السياحة، وسارعت لأضع فرضية أنهم يستخدمون مصطلح "السياحة" ليتجنبوا ذكر الأسباب الحقيقية التي يريدون السفر من أجلها، أو بشكل روتيني للاحتفاظ بخصوصية الوجهات التي يقصدونها، ثم أدركت أنني من خلال التعامل مع تلك الوثائق رسمت تصوراً حول هويتهم ومن ثم حددت ما ينبغي أن تكون عليه حياتهم أي أن يعيشوا حد الكفاف ولا مجال للرفاهية في حياة اللاجئين، وقمت بتجريدهم من حقهم في السفر من أجل السياحة وعيش حياة مرفهة، جعلني الانتقاد للأفكار التي وردت في ذهني ألاحظ الكيفية التي نتداول بها تلك المصطلحات، من

---

[4] د. محمد رفعت الإمام، *القضية الأرمنية في الصحافة العربية*، القاهرة 2019، جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة، ص ص 431-432.

[5] الإمام، ص 433.

خلال التصورات التي يتم رسمها بقصد من خلال سياسات الدول، ومن غير قصد من خلال التداول في الحياة اليومية الذي يعيد ترسيخ تلك المفاهيم وكيفية تعاملنا مع الأشخاص من خلالها.

"أنا من هناك، أنا من هنا... ولستُ هناك، ولستُ هنا"
"هل أنا حقاً أنا؟"[6]

هل يمكن لمصطلح "غير معين /غير مقيد/ عديم الجنسية" أن يحررنا من قيود الجنسية وتحديد الهوية والأوراق الثبوتية، ويجعلنا مواطنين عالميين حُرين الحركة؟

تساؤل حالم راديكالي فكرت فيه عندما صادفني هذا المصطلح لأول مرة، عندها تسألت عن المعنى الدقيق المقصود من هذا المصطلح وما هي الكلمة التي تقابله في اللغة الإنجليزية والمعاني الأخرى التي يدل عليها، ولماذا تم تصنيف الأرمنيين في تلك الوثائق بمصطلح "غير مقيد الجنسية" بالرغم من أنهم "أرمنيين"؟

يعد انعدام الجنسية انتهاكاً مباشراً لحق الشخص في الحصول على جنسية، ويخلق نقطة ضعف أمام عدد كبير من انتهاكات الحقوق الإضافية، أن كونك عديم الجنسية يعني عدم وجود حماية قانونية أو حق في المشاركة في العمليات السياسية، وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وضعف فرص العمل والفقر وقلة فرص التملك، وقيود السفر، والاستبعاد الاجتماعي.

اختلفت أوضاع الأرمن في مصر وفقاً لفترة وصولهم والشروط والقوانين التي كانت تنطبق في كل فترة وعلى ما إذا كانت لديهم أوراق ثبوتية أو لا يملكونها.

لذلك نجد أن العديد من الأرمنيين في مصر لم يعتبروا مواطنين مصريين، كما لم يتم الاعتراف بهم كمواطنين أرمنيين، وتباعاً لذلك وجد العديد من الأرمن أنفسهم في مأزق قانوني، ويفتقرون إلى جنسية أو مواطنة واضحة. فجعل هذا من الصعب عليهم الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، والعمل والمشاركة الكاملة في المجتمع المصري.

ونسبة لأن الوثائق كانت في الفترة ما بعد 1952، ذلك يفسر معاناتهم بالبقاء في ذلك الوضع الضبابي (بين العشرينيات والخمسينيات) من انعدام الجنسية وصعوبة حصولهم على الجنسية المصرية (إن كانوا قد أرادوا ذلك)، فقد أثرت ثورة 1952 وسياسات التأميم اللاحقة بشكل كبير على حياة المقيمين الأجانب، بما في ذلك الأرمن مما أدى إلى مغادرة العديد منهم لاحقاً، وأدت هذه السياسات إلى مصادرة الممتلكات والشركات، مما خلق صعوبات اقتصادية، كما أدى تركيز

[6] محمود درويش، ص ص. 68–79.

الحكومة المصرية على تعزيز القومية المصرية والتضامن العربي إلى فرض قوانين جنسية أكثر صرامة، وواجه الأرمن الذين لم يحصلوا على الجنسية المصرية قبل هذه التغييرات صعوبات في الحصول عليها بعد ذلك.

لفتت نظري احدى الوثائق[7] من عام 1973 كانت ترجع للسيد (و) من مواليد القاهرة عام 1903، الذي ظل طيلة عمره مقيماً بها، وذكر في تلك الوثيقة أنه تقدم بطلب حصول على الجنسية المصرية عام 1947 وتم رفض طلبه لعدم اكتمال مستندات تخص والده، (أي أنه ينتمي لأسرة من ضحايا من خسروا أوراقهم الثبوتية أيام التهجير ليتم تصنيفهم عديمي جنسية)، وهذا يعني أنه كان من الصعب الحصول على الجنسية في ذلك الوقت لأن ذلك الرجل نشأ في المجتمع المصري منذ ميلاده وتعلم اللغة العربية باللهجة المصرية وقد يكون يعتبر نفسه مصرياً لأنه لم يعرف بلاداً غير مصر لحين تاريخ استخراج وثيقة السفر تلك (فقد ذكر أنه يسافر لأول مرة)، وبالرغم من أن اسمه ينتهي بسركيس (اسم أرمني)، إلا أن الجهات الرسمية لم تعتبره أرمنياً ولا مصرياً في النهاية، وظلت تتغير ملامح وجهه حتى الشيخوخة في الصور المرفقة في الوثائق المختلفة التي وجدتها في الإرشيف كشخص يتم تصنيفه "عديم الجنسية"، منتقص الحقوق، مقيد الحركة.

كان غياب مصطلح "أرمني/ة" هو الأكثر وضوحاً في الوثائق، فلم يشر إلا شخص واحد أو اثنين إلى كونهم أرمن، وفقاً لتصنيفهم الرسمي كانوا ملزمين بأن يقوموا بكتابة مصطلح "عديم /غير مقيد/ غير معين الجنسية" في الخانة المخصصة للجنسية في طلبات الإقامة أو امتداد الاقامة، أو تذكرة السفر، كانت هناك دلائل تشير إلى هويتهم بشكل غير مباشر كأن يذكر أحدهم أن والده من مواليد تركيا مثلاً، أو المعرفة المسبقة بأن هذه الوثائق تخص المهاجرين الأرمن، لكن كنت أتسائل بشكل دائم عن الشعور الذي يصاحب تكرار كتابتهم لمصطلح "عديم الجنسية"، وهل أخطأوا على سبيل المثال في إحدى المرات عند كتابتهم للطلبات، وقاموا بكتابة "أرمني/أرمنية" بشكل تلقائي؟ وكيف أثر مرور الوقت مع تصالحهم مع الانتقاص الذي يحمله المصطلح ضمنياً، كأن تنفصل هويتهم الشخصية عن الهوية الرسمية التي يقدمون الطلبات من خلالها في الوثائق، ولا يعني لهم هذا المصطلح شيئاً على الإطلاق.

"منفىً هو العالم الخارجيُّ ومنفىً هو العالم الداخليُّ، من أَنت بينهما؟[8]"

وضع المهاجرين الأرمن في مصر في تلك الفترة كان معقداً فبالرغم من أن العديد منهم ظل غير مقيد الجنسية وربما لم يكن لديهم الرغبة في الحصول على جنسية مصر طالما أن حصولهم على الإقامة يمكنهم من تسيير شؤون حياتهم،

---

[7] أرشيف شبرا.

[8] محمود درويش, ص ص. 68–79.

لأن الجنسية بمسماها القانوني و شروطها قد تعتبر مجرد وثيقة تخدم أغراضها المحددة، أي تنفصل في هذا السياق عن معناها المرتبط بالهوية والإحساس بالوطنية والانتماء، علاوة على صعوبة استخراجها في تلك الفترة، لذلك ظل الأرمن ما بين خيارات الإقامة المتاحة وفقاً لشروط محددة أيضاً لم تنطبق عليهم جميعاً.

كان الغالبية العظمى من الأرمن يقيمون في مصر بإقامة مؤقتة لأن شرط الحصول على إقامة خاصة أو عادية لم ينطبق عليهم حيث أنه يتطلب الإقامة المتواصلة لمدة 15 عاماً على الأقل في حالة الإقامة العادية، و20 عاماً في حالة الإقامة الخاصة[9] (أي الاستمرار في تجديد الاقامة سارية المفعول طيلة تلك المدة دون انقطاع وأن تكون اقامتهم شرعية، ودخولهم للبلاد كان بصورة شرعية)، وذلك الشرط يعتبر مقيداً لحرية الحركة التي احتاجها الأرمن في ذلك الوقت للعديد من الأسباب التي اتضح لي بعضها من خلال الانتقال بين وثائق المهاجرين المختلفة.

فبعد تهجير الأرمن قسرياً تشتتوا في بقاع الأرض المختلفة وخاصة في مختلف دوت الشرق الاوسط، بما تناسب مع ظروف كلٍ منهم في ذلك الوقت وأدى ذلك لتشتت أفراد الأسرة الواحدة، لذلك كانوا بحاجة إلى السفر من حين لآخر لزيارة أقاربهم وعائلاتهم في الدول المختلفة التي لجأوا إليها مهاجرين، إضافة إلى أن أوضاعهم القانونية لم تكن تسمح لهم بالعمل في كل القطاعات بحرية لذلك كانوا يعملون بشكل أكبر في القطاع الخاص وفي التجارة ومهن مثل التصوير وصناعة وتصليح الساعات، حيث كان العديد منهم يعملون كساعاتيين ومصوراتيين، ولا زال أحد أشهر محلات الأرمن لبيع وتصليح الساعات في العتبة منذ ذلك الوقت ويسمى (فرانسيس بابازيان)، لذلك كانوا بحاجة إلى حرية الحركة والسفر للانخراط في أعمال التجارة المختلفة التي كانت متاحة لهم.

وذلك قد يفسر التناقض بين بقاء العديد من الأرمن المولودين في القاهرة والذين عاشوا بها طيلة حياتهم "بإقامة مؤقتة"، بالرغم من أن إقامتهم في مصر لم تكن مؤقتة، لكنهم اختاروا حرية الحركة على أن يحصلوا على شكل أخر من الإقامة قد يتيح لهم امتيازات ووضع أفضل لكن يقيد حركتهم ويحرمهم من إمتيازات أخرى كانت تعني لهم الكثير وتشكل أولوية بالنسبة لهم، وفي هذا السياق ظل الأرمن يطلبون في كل عام طلباً لامتداد إقامتهم المؤقتة وفقاً للأوراق، والدائمة نسبة لوجودهم الفعلي طيلة سنوات حياتهم في مصر.

وقد يشابه ذلك على سبيل المثال في الوقت الراهن تمسك اللاجئين السودانيين في مصر بعدم التقديم للمفوضية للحصول على بطاقة اللجوء التي قد تتيح لهم فترة إقامة قانونية أطول على سبيل المثال وتتيح لهم بعض الامتيازات، والإصرار على

[9] أنواع إقامة الأجانب في مصر.

استخراج بطاقة الإقامة السياحية وتجديدها كل 6 أشهر، بالرغم من أنهم ليسوا سياحاً بشكل فعلي وذلك للحفاظ على جواز سفرهم وحرية حركتهم التي ليست حرة بشكل كامل كما سنتطرق لذلك الأمر لاحقاً، وأيضاً لاعتبارات أخرى نفسية واجتماعية تتعلق بالهوية ومنظور الأفراد لأنفسهم، فمن خلال نقاشي مع العديد من الأشخاص المختلفين كانوا يرفضون اعتبار أنفسهم لاجئين، ويرفضون بشكل تام تسجيل أنفسهم كلاجئين في المفوضية.

ولد السيد (ج) الذي تعود أصوله إلى الأرمن في القاهرة عام 1880 وعاش بها إلى أن أنجب ابنته (م) في القاهرة أيضاً، لتعيش حياتها وسط المجتمع المصري وتتزوج من رجل مصري، ولكن ظلت تتكرر الأوراق من الستينات والسبعينات في الملف الذي كنت أعمل عليه لطلب امتداد الإقامة المؤقتة في تواريخ مختلفة لسيدة غير معينة الجنسية باسم (م) من مواليد القاهرة.

شعرت أنها ذكرت في الوثائق[10] أن "والدها من مواليد القاهرة عام 1880" عن قصد لتستنكر طلباتها المتكررة لتمديد إقامتها المؤقتة ورقياً /الدائمة فعلياً حتى عام 1966 وهي الأخرى من مواليد القاهرة وتعيش بها، حيث أنه في أغلب الأوراق الأخرى لم يهتم المتقدمين لطلب امتداد الإقامة بذكر تفاصيل عن تاريخ ومكان ولادة آبائهم، لكن السيدة (م) أرادت أن تحتج من ذلك الإجراء الروتيني المرهق الذي لا يعكس واقع حياتها كسيدة تنتمي إلى الجيل الثاني من الأرمن المقيمين في مصر، لكن يقوم بتشكيل حياتها وفقاً للجانب القانوني الرسمي الذي يجعلها مقيمة مؤقتة ينبغي عليها تمديد إقامتها كل عام حتى لا تصبح مخالفة قانونياً، كما لاحظت أيضاً أنها في إحدى الطلبات التي قامت بتقديمها أرفقت إقرار مكتوب من زوجها يثبت كفالة زوجها لها، وربما كانت هذه محاولة اخرى للفت النظر لكونها ليست فقط من مواليد القاهرة وأنها تنتمي لأب مولود ومقيم بمصر لكن أيضاً قامت بتكوين أسرة نصفها مصري ويقيم في مصر بشكل دائم، وهي لازالت مضطرة لتقديم طلبات لتمديد إقامتها المؤقتة.

الانسان بطبيعته كائن اجتماعي، إحدى خصائصه التكيف مع البيئة والظروف المحيطة به كآلية للاستمرار والبقاء، قد تكون السيدة (م) على الأغلب تكيفت مع ذلك الوضع ليصبح جزءاً من حياتها أو اجراءاً لا تعيره اهتماماً، لكن من ناحية أخرى سيكون قد شكل عوائق مختلفة انعكست بشكل أو آخر في تفاصيل حياتها اليومية تحديداً من ناحية وصولها للخدمات المختلفة وحرية حركتها داخل وخارج مصر.

علاوة على أن التكاليف المادية للاستمرار بتمديد الإقامة لم تكن رفاهية متاحة لجميع المهاجرين الأرمن مما اضطر احدى السيدات لتحمل مشقة العناء والذهاب إلى مكتب مندوب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتسجيل نفسها كلاجئة - وإن لم

[10] أرشيف شبرا.

تكن تريد ذلك ففي هذه اللحظة شكلت ظروفها الاقتصادية حاجتها للحصول على هذا التصنيف - ومن ثم إثبات عدم استطاعتها المالية لتحصل على إقرار مكتوب من المكتب وتعود به إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وتقوم بكتابة طلبها لتمديد إقامتها مرفقة كل الأوراق اللازمة لتجنب دفع التكاليف التي تفوق استطاعتها، فلم يكن من المهم في نظر هذه السيدة أن تقيد حركتها من السفر على سبيل المثال لأن ظروفها لا تسمح بذلك، والأولوية ستكون لفعل أي شيء من أجل تقنين إقامتها على الاقل في ذلك الوقت، ولا أدري إلى كم من الوقت استمرت معاناة السيدة (أ) غير معينة الجنسية ما بين المكاتب المختلفة وملفات الأوراق التي توجب عليها حملها وتحمل جهد وتكلفة التنقل ما بين المكاتب المختلفة ومنزلها في كل مرة لتثبت عدم استطاعتها المالية ويتم قبول طلبها لتكون مقيمة بشكل رسمي، وهل تمكنت من تغيير أوضاعها القانونية؟ أو هل تمكنت من الحصول على حقوق مواطنة كاملة في مكان ما من هذه الأرض؟ أم أنها ظلت مقيدة بالأوراق الرسمية وإجراءات تمديدها وبكونها غير مقيدة الجنسية؟

لقد كان هذا الإجراء السنوي بمثابة تذكير دائم للسيدة (أ) بأنها عديمة الجنسية ولن تحظى بالحقوق الكاملة، ربما كانت في ساعات الانتظار الطويلة في المكاتب للحصول على أوراقها وإكمالها تفكر في مدى جدوى ذلك، وكيف أن سياسات الدول التي ترسم الحدود الجغرافية تشكل هويتها التي يتم انتزاعها قسراً بعد ذلك بسبب الحروب والظروف التي ليست في يدها أيضاً، لتدخل في سلسلة من المعاناة من عدم الانتماء إلى أي مكان والتذكير الدائم بالأقلية والانتقاص.

صادفتني جملة "مرفق بطاقة إقامة" في بعض طلبات امتداد الإقامة، أو الحصول على تذكرة مرور للسفر، مما جعلني أفكر في شكل العلاقة الأخرى الغير رسمية التي تربط (المهاجرين/ اللاجئين/....) ببطاقة الإقامة، كم مرة تحسس السيد (و) جيب بنطاله ليتأكد من وجود بطاقة إقامته ويشعر بعدها بالأمان للخروج إلى الشارع بثقة، وعلى النقيض كم مرة لازمه القلق والتوتر والشعور بالخوف في كل مرة اكتشف فيها أنه نسي أن يحمل البطاقة في جيبه أو محفظته، خشية أن يتعرض له شخص أو أن يواجه من قبل السلطات ويتهم بكونه مقيم غير شرعي أو مخالف، ولا تكون لديه أي فرصة أو وقت لإثبات العكس، فمكان إقامته يقع على بعد أميال طويلة من هنا، ولا يملك إثباتاً لهويته سوى كلمته التي لن يصدقها أحد فوجوده هنا مرهون بتلك البطاقة.

وهل كان نسيانه لحمل البطاقة أو إثبات لهويته يسبب قلقاً بالنسبة له؟ (كأن يتساءل بعد أن قطع تلك المسافة الطويلة، هل أعود لآخذ البطاقة معي أم أكمل الطريق مع حمل الخوف والقلق والمجازفة؟ ويختار في نهاية الأمر أن يكمل طريقه معتمداً على أن أصدقاءه كانوا يخبرونه أحياناً أن ملامحه تشبه أهل البلد كثيراً ولا يبدو عليه أنه أجنبي، ويعود في نهاية يومه إلى المنزل الذي يقيم به

لينزع حمل الخوف والقلق ويشعر بالأمان مرة أخرى بالقرب من بطاقته وأوراقه الثبوتية.

"يفكّر في هجرة الطير عبر الحدود وفوق الحواجز"[11]

قد لا يكون انعدام الجنسية وعدم إمكانية الحصول على جواز سفر والاضطرار لاستخراج تذكرة مرور مصرية في كل مرة ترغب فيها السيدة (م) بالسفر إلى خارج مصر العائق الوحيد الذي أرهقها، بل كانت أيضاً مرغمة على الحصول على إقرار مكتوب من زوجها ليسمح لها بالسفر، وكانت بذلك مقيدة بشكل متقاطع مرة لكونها "غير مقيدة الجنسية" من قبل القوانين والشروط الدولية التي ترسم الحدود وتحدد حرية الحركة من خلالها، ومرة من قبل السلطات ذات الركائز المجتمعية الأبوية التي تعطي الرجال أهلية السيطرة على النساء واتخاذ القرارات عوضاً عنهن، لذلك ظلت السيدة (م) عالقة في ظل سلسلة من الموافقات الورقية المكتوبة، والتي يستغرق الحصول عليها وقتاً طويلاً لتتمكن من السفر أخيراً، وقد يكون السبب والمغزى من السفر حينها قد فقد معناه بالنسبة لها أصلاً!

أما بالنسبة للسيد (و) فقد طلب منه كتابة إقرار بعدم العمل في الحكومة أو القطاع العام حتى يمنح تذكرة مرور للسفر إلى الخارج والعودة، ونلاحظ من ذلك كيف أن الشروط والاجراءات كانت تختلف من شخص لأخر ومن وقت لآخر وفقاً لعوامل مختلفة.

بسبب أن بعض المهاجرين الأرمن الذين لجأو إلى مصر في ذلك الوقت كانوا مصنفين "عديمي جنسية"، حرموا من امتياز الحصول على جواز سفر والتنقل بحرية بين الدول، واشترط عليهم في كل مرة أرادوا السفر فيها أن يقدموا طلباً للحصول على تذكرة مرور مصرية ("وثيقة المرور المصرية" هي وثيقة تصدرها السلطات المصرية لغير حاملي الجنسية، ولبعض فئات الأجانب الذين يتعذر عليهم الحصول على جوزات سفر من الدول التى ينتمون إليها، لتسهيل تحركاتهم داخل وخارج البلاد)[12].

قامت السيدة (م) بإرفاق طلب للعودة مع سلسلة الأوراق المرفقة في ملفها الكبير، لتضمن الحصول على ترخيص يمكنها من العودة إلى مصر مرة أخرى بعد خروجها، لم تكن مسألة العودة صعبة في ذلك الوقت فتلك التصاريح كانت مدتها عام على الأقل ويكون عليهم العودة خلال تلك الفترة.

ولكن كحال مختلف الإجراءات التي لم تكن موحدة بين جميع فئات المهاجرين المختلفة، حيث اختلفت الأوضاع بين المهاجرين الأرمن أنفسهم في ذلك الوقت من ناحية إمكانية حصولهم على تذاكر المرور للسفر والتصريح بالعودة وطول

---

11 محمود درويش, ص ص. 68–79.

12 تذكرة المرور المصرية لغير حاملي الجنسية.

المدة التي يحصلون عليها في تلك التصاريح والوقت الذي تستغرقه للصدور، وفقاً لاختلاف أوضاعهم القانونية والاقتصادية وغيرها من العوامل.

جعلني التفكير في أمر ترخيص العودة أتأمل حال السودانيين الذين تم تهجيرهم قسرياً ويقيمون حالياً تحت مسمى "الإقامة السياحية". فالغالبية العظمى من مجتمع المهاجرين السودانيين في مصر مقيدين وممنوعين عن السفر بشكل قسري، حيث أن الشخص إذا غادر إلى خارج الدولة لن يمنعه أحد لكونه مقيم سياحي ويحمل جواز سفر ساري العمل، لكن في نفس الوقت لن يتمكن من العودة مرة أخرى، حتى وإن قدم طلباً للعودة، بسبب توقف صدور تأشيرات الدخول لهم إلا وفقاً لشروط صعبة تستغرق وقتاً طويلاً وتحتاج إلى تكاليف لا يطيقها المهاجرين، ونسبة لذلك أصبح قرار مغادرة مصر إما نهائياً أو الانتظار حتى العثور على وجهة أخرى توفر لهم استقراراً جزئياً وحرية حركة، حتى وإن كانت لديهم ظروف اضطرارية للسفر فيتوجب عليهم التفكير ملياً في مدى إمكانية إيجاد مكان إقامة جديد لأنهم لن يتمكنوا من العودة إلى مكان الإقامة الذي حصلوا عليه حالياً.

خلاصة

إن القيود التي تفرض على حرية حركة المهاجرين تؤثر بشكل كبير على حياتهم فبالاضافة إلى الظروف الطارئة التي قد يكون لها علاقة بتلقي العلاج أو وفاة شخص أو ظروف اضطرارية شخصية تستلزم سفرهم، نجد أن أغلب أسر المهاجرين لا يقيمون في نفس الدولة وعلى الأغلب يتوزعون جغرافياً بين دول مختلفة، فتقييد حرية الحركة من وإلى الدول يؤثر على شكل العلاقات الاجتماعية بين الأسر المهاجرة ويحرمهم فرصة الاجتماع واللقاء وإن كان ذلك لفترات قصيرة من حين لآخر ويسهم في تشتت الأسر أكثر ويضعف العلاقات فيما بينهم بحرمانهم من استمرار علاقاتهم بشكل حقيقي، تفاعلي وحميمي.

WHEN DOCUMENTS SHAPE IDENTITY VIS-A-VIS LEGAL LIMITATIONS AND THE DAILY FORMATION OF THE SELF: THE ARMENIAN EXPERIENCE (SUMMARY)

FATIMA SALAH
fatmhsalah82@gmail.com

The author notes that a significant number of Armenians living in Egypt had no legal documents that identified them. Some of these Armenians were born in Egypt and had lived there for over half a century. However, due to lack of any sort of documentation they faced the problem of identifying themselves as Egyptians, Armenians, refugees, etc. when they applied for citizenship. Based on state archival documents in the Shubra region of Egypt, the article focuses on such conflicts between the identity of the self, which is based on the daily life of the individual, and the one which is based on legal documents, in other words, the conflict between the self-perception of the individual and that of the state.